

إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس

د. وليد حسن المدلل

كلية التجارة - قسم الاقتصاد والعلوم السياسية

الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين

تاريخ استلام البحث: 2006/3/5م ، تاريخ قبول البحث: 2008/2/17م

ملخص: تمثل القدس حجر الزاوية في الصراع العربي الإسرائيلي، وبؤرة التأثير في اتجاهات ومسارات هذا الصراع على المستوى الإقليمي والدولي. وهي واحدة من القضايا الساخنة في صراع يعتبر الأعداء والأطول عمراً في تاريخ الأمم المتحدة.

وفي ظل مشاهد وحقائق الصراع اليومية على الأرض في القدس ونظراً لهذه الأهمية الاستثنائية لها، فقد حظيت بالكثير من المشاريع والاقتراعات والمشاهد، بعضها فردي وبعضها الآخر جماعي، بعضها إقليمي وآخر دولي، وقد سعت جميعها إلى طرح رؤى وحلول جزئية أو كلية لقضية القدس، وقد صدرت في معظمها عن رموز سياسية ووطنية وأكاديمية أو مؤسسات دولية، بيد أن أهمها على الإطلاق هو ما يطرحه أطراف النزاع الإسرائيليين والفلسطينيين.

تلك المشاهد التي تراوحت بين المشهد الديني، والمشهد الوظيفي والمشهد الجغرافي، ونظراً للارتباط التكويني لقضية القدس بالكيانية الفلسطينية والإسرائيلية، فإن ذلك يجعل منها قضية معقدة تجسد التناقض المبدئي بين الأهداف والمصالح الأساسية للطرفين، الأمر الذي قد لا يبقى سوى مشهدين محتملين للمستقبل وهما الاستمرار في إدارة الصراع، عن طريق احتوائه بدلاً من تسويته أملاً في حدوث تغير جوهري في المستقبل يمكن من تحقيق أهداف كل طرف، أو أن تتفطر المشكلة وبالتالي تنتقل المنطقة من مرحلة "اللاحرب"، إلى مرحلة "الحرب المباشرة"، وخاصة في ظل توتر تعيشه المنطقة على أكثر من صعيد وتحديداً السياسي والديني، وفي ظل حكومة اسرائيلية يمينية، وإدارة يمينية في الولايات المتحدة المريكية، وتواطؤ دولي وضعف إقليمي؛ فإن الوضع مرشح لمزيد من التفجر.

Israrel and the Future Jerusalem

Abstract: The city of Jerusalem is the cornerstone of the Israeli/Arab conflict, as a result of Jerusalem's unique importance; it has been the focal point of a number of projects, recommendations and potential scenarios – some specific and some general, some regional and others international.

However, in all cases, the suggestions presented, mainly by political or academic international figures, have tried to present a new vision for Jerusalem. For the purposes of this study we will focus on the suggestions made by the parties to the Palestinian-Israeli conflict. Indeed, and as Jerusalem is the most complicated aspect of the conflict, a number of scenarios have been presented as follows the most importance of which states what is called Firstly:

The Religious Scenario Secondly: The administrative scenario Thirdly: The Geographic Scenario.

But regarding the complex nature of the conflict, both sides have necessarily irreconcilably objectives and interests that necessitate one of the following two future prospects:

The most probable scenario entails the adoption, of one or both parties, of a strategy of conflict management and containment- as opposed to resolution-toward Jerusalem this can be achieved by maintaining control and affective the main factors of the problem toward individual objectives and goals.

The second scenario may emerge as result of the failure of the first and the inability of the two parties to reach a compromise on the major points of contention to the extent that the negotiation process as a whole is deemed useless.

In other words, failure in implementing what is called "the minimum", means nothing but a new phase of war which has become very likely, given the dramatic developments in the shadow of the Palestinian uprising in the occupied territories. This unrest would also be fuelled by the continuation of the radical national Right, currently in power in Israel, which represents the extreme political and regional objectives that are being supported by elements in the US. Moreover, recent international developments concerning Iraq and other states in the region confirm, once again, that failure in implementing the opportunity for 'the minimum' will leave causes of instability open.

تواصل مسلسل السيطرة السياسية على مدينة القدس منذ أواخر القرن التاسع عشر، وقد أكتسبت زخماً كبيراً في النصف الأول من القرن العشرين، وما بعده، وذلك من خلال غطاء دولي وفرته حكومة الانتداب منذ أن أبدت رغبتها في تأييد قيام "وطن قومي يهودي"؛ بإصدارها لوعده بلفور عام 1917 وذلك قبل أن تدخل قواتها مدينة القدس فعلياً، كما التزمت وفق صك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم في 1922/7/24 بتأمين الظروف التي تسهل قيام ذلك المشروع، ولما كان صك الانتداب قد أُقر من قبل عصبة الأمم، فقد عنى ذلك: أن الأسرة الدولية في مجتمع ما بعد الحرب العالمية الأولى، قد التزمت هي الأخرى بذلك العهد، وهو ما يعني تحمل المجتمع الدولي لتبعات هذا الالتزام والنتائج المترتبة عليه

جاء إنفاذ ذلك الوعد على حساب الشعب الفلسطيني من خلال فتح الباب لمواجهة تاريخية ما زالت قائمة حتى يومنا هذا بين الشعب الفلسطيني و الكيان الصهيوني، فقد استولت القوات الصهيونية على القسم الغربي من القدس قبل أن تتسحب القوات البريطانية رسمياً من فلسطين في 14 مايو 1948، حيث هاجر عدد كبير من سكان القدس ولم يسمح لهم حتى يومنا هذا بالعودة، وقد مثل الاستيطان اليهودي الصهيوني في القدس أحد أبرز ظواهر تلك المواجهة، وهو ما يبدو واضحاً في فرق الزخم الاستيطاني اليهودي في القدس من جهة وبقية أنحاء فلسطين من جهة ثانية، وقد اعتمد ذلك الاستيطان على استراتيجية "كثير من الأرض وقليل من السكان

إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس

(الفلسطينيين)، والتي بقيت محركاً لمجمل السياسة الاستيطانية بعد ذلك في عموم الأراضي الفلسطينية وفي القدس بخاصة.

وبمجيء عام 1967، سيطرت إسرائيل على القسم الشرقي من القدس وبقية الأراضي الفلسطينية، مما أطلق شهية الضم والاستيطان بشكل غير مسبوق، انعكس ذلك في الخطط الاستيطانية الطموحة التي بدأ تنفيذها منذ اليوم الأول من الاحتلال، وقد صاحبت ذلك سلسلة من الإجراءات القانونية والتشريعية التي طالت أنظمة وقوانين حيازة وملكية الأراضي؛ مما أدى إلى فرض سيطرة إسرائيلية شبه كاملة على الأراضي الفلسطينية في القدس، ثم تعزيز السيطرة الإسرائيلية على أراضي مدينة القدس، فقد كانت تلك النسبة في عام 1918 حوالي: 94% للعرب، و 4% لليهود، و 2% للطوائف الأخرى والمرافق العامة.¹ بينما أصبحت في عام 1995 حوالي: 73% لليهود، و 21% للعرب، و 6% للطرق. وتتوزع نسبة ملكية الفلسطينيين على: 10% من مناطق أهلة بالسكان، و 7% مساحة غير منظمة ومعرضة للمصادرة أو لترحها للبيع؛ بسبب الضرائب، ليتبقى 4% هي المساحة التي يجري بشأنها الآن صراع في جو من عدم التوازن.² كما امتدت تلك السياسة إلى البلدة القديمة حيث تم وضع اليد على مائتين وخمسين دونماً من أراضيها أي ما يعادل: 26% من مجمل مساحتها التي تبلغ (تسعمائة وتسعين دونماً)، وهناك تهديدات بمصادرة ثلاثين دونماً أخرى من الأحياء الإسلامية الملاصقة للمسجد الأقصى.³ علماً بأن تلك الملكية كانت محدودة جداً في القدس قبل عام 1948.

إن مسألة فقدان الأرض بالنسبة للفلسطينيين في عموم فلسطين وخاصة في القدس مثلت مشكلة غائرة في الوعي الوطني الفلسطيني ناهيك عن آثارها العميقة التي خلفتها في الحياة الفلسطينية في شتي مجالات الحياة؛ جراء فقدان تلك الأراضي،⁴ ولعل الأمر يتضح أكثر إذا علمنا أن الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين هم من ذوي الأصول الفلاحية، أي: أن الأرض بالنسبة لهم مثلت وما زالت عنصر إنتاج على درجة من الأهمية، ناهيك عن إكساب الأرض في الحياة الفلسطينية للكثير من القيم الرمزية والقداسة؛ بسبب أهميتها الدينية والسياسية؛ وبسبب الصراع عليها.

كما تُذكر سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية بالتجارب القاسية التي مرت بهم، والتي كانت تنتهي في كل مرة بفقدان مزيد من الأراضي لصالح "المستوطنين اليهود المهاجرين"، الأمر الذي من شأنه أن يرسخ قناعاتهم بأن السلام غاية لا تدرك أمام الأقوال والأفعال المعلنة والمستترة من قبل اليمين القومي والديني في إسرائيل، وأمام برامج الأحزاب والمخططات التي رفعت وما

د. وليد المدلل

زالت شعار "أرض إسرائيل الكاملة"، و "الاستيطان في كل أرض إسرائيل" و "القدس عاصمة أبدية لإسرائيل".⁵

كما أن مواصلة إسرائيل لسياسة مصادرة وعزل وتقييد استخدام الأراضي لا شك يهدد وبشكل خطير مشروع قيام دولة فلسطينية مستقلة كحل معقول للمشكلة الفلسطينية،⁶ فأين يمكن أن تقوم تيك الدولة أمام موجات المصادرة والتضييق المستمرة وقوانين التنظيم أحادية الجانب، خاصة أمام حقائق الديموغرافيا التي تؤكد على زيادة الفلسطينيين بمعدلات عالية،⁷ وهو ما سيكون سبباً وجيهاً في عدم الاستقرار في المنطقة إذا لم يكن سبباً أساسياً في تفجيرها.⁸ وهو ما دعا شمعون بيريس للقول: "نحن نلعب بغالبية يهودية وعلى أرضنا، لكن (الديموغرافيا) ستفعل ما ترفض السياسة فعله".⁹ في إشارة تحذيرية إلى الزيادة السكانية الفلسطينية التي يمكنها أن تقلب المعادلة.

صاحبت سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي في القدس سياسات أخرى موازية؛ سياسية، ديموغرافية، اقتصادية، اجتماعية، وأمنية ليس أقلها إغلاق مدينة القدس وبناء الجدار الفاصل الذي يحاصر الضفة الغربية والقدس، والذي "تسبب في عزل المدن والقرى الفلسطينية وفي مقدمتها القدس ومصادرة آلاف الدونمات وبالتالي إحالة حياة السكان الفلسطينيين إلى جحيم".¹⁰ وعلى الرغم من الإدانة الدولية لهذا الجدار،¹¹ فإن إسرائيل لم تستجب لها، بل ما زالت ماضية في استكمال المراحل المتبقية من مشروع الجدار العازل.¹²

وقد ساهمت تلك السياسات مجتمعة أو منفردة في تدهور أوضاع السكان الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وبالتالي تسببت في نزوح عدد كبير منهم عن القدس باتجاه بقية الأراضي الفلسطينية، أو الخارج؛ بحثاً عن الأمن والحياة الكريمة، كما عمقت شعور الفلسطينيين بالمهانة الإنسانية، وزادت من مشاعر الغضب والسخط بينهم؛ بسبب المعاملة التمييزية التي يلقونها مقارنة بسكان القدس من اليهود الإسرائيليين،¹³ كما ساهم ذلك في زيادة انقسام المدينة وتدهور الأوضاع الأمنية فيها، ولعل اندلاع الانتفاضة العارمة (انتفاضة الأقصى) عام 2000 إنما جاءت كما قال الفلسطينيون "رداً على سياسات الاحتلال الإسرائيلي التمييزية في القدس"، وبسبب ما فُسر على أنه "انتهاك لحرمة المدينة المقدسة"، وهو ما حمل وما زال في طياته الكثير من التوتر والمواجهة بين الطرفين.

أمام ذلك تجدر الإشارة إلى أن عملية الاستيطان الإسرائيلي في القدس تلقيت وما زالت إجماعاً قومياً في إسرائيل، فهي من جهة لقيت رضى وقبول ودعم المستوى الحزبي والسياسي ومؤسسات الدولة بما في ذلك الكنيست ومحكمة العدل العليا، وعن ذلك قال الصحفي والمعلق

إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس

السياسي في صحيفة هآرتس الإسرائيلية عكيفا الدار: "مدينة القدس تعتبر الأكثر انقساماً في العالم الديمقراطي حيث إنها مدينة تقف فيها الحكومة والمحكمة العليا مع التمييز الذي يطال سكان المدينة التي تعتبر الأكثر فقراً بعد مدينة بني براك،¹⁴ عاصمة لا تعترف بها أغلبية دول العالم بمن فيهم أكبر أصدقاء إسرائيل".¹⁵

أما على الصعيد الحزبي فقد تصدرت القدس وما زالت جداول أعمال الأحزاب وبرامجها الانتخابية، حيث تحولت القدس إلى مادة للمنافسة الانتخابية والسياسية بين الأحزاب،¹⁶ في الوقت الذي نظر فيه المواطن الإسرائيلي العادي إلى المستوطنات في القدس لا على أنها مستوطنات غير شرعية وأنها في المكان الخطأ فحسب، بل نظر إليها على أنها مدن وضواحي يهودية خالصة لا تختلف عن بقية المدن الإسرائيلية.¹⁷ وهذا الموقف بالتأكيد يجعل من تفكيك هذه المستوطنات أو وضعها للنقاش كأحد متطلبات عملية سلام شاملة ودائمة أمراً عسراً إن لم يكن مستحيلاً، بل لعله كان سبباً في القضاء على جهود التسوية السياسية بين أطراف النزاع، وليس مقتل رابين عنا ببعيد، حين اتهم "بالخيانة" و"التنازل عن أرض إسرائيل لأعدائها".¹⁸ وكذلك الاتهامات التي نعت بها شارون مثلاً حين طرح فكرة الانسحاب من غزة.

بيد أن تلك السياسات الإسرائيلية الاستيطانية لقيت إدانة واسعة من قبل المجتمع الدولي الذي اصطف لرفض تلك السياسات في كثير من المحافل الدولية، مطالباً إسرائيل بالكف عن سياسة الاستيطان وفرض الحقائق في القدس؛ معتبراً ذلك: غير شرعي وغير قانوني وباطل، لكن إسرائيل لم تستجب لتلك الدعوات، بل ادعت أن مسألة القدس مسألة إسرائيلية داخلية لا يجوز لأحد أن يتدخل فيها، واستمرت في سياساتها الاستيطانية في القدس على الرغم من تأكيد المجتمع الدولي لمواقفه مرات عديدة، شجعها على ذلك الدعم الأمريكي المادي والمعنوي واللوجستي اللامحدود، وهو ما انتهى بتلك الدعوات عند حد المطالبة والمناشدة دون أن تخطو خطوة عملية باتجاه فرض الإرادة الدولية، كما هي السياسة المتبعة مع بقية دول العالم "الخارجة على القانون"، وهو ما يهدد الاستقرار ويثير التساؤل عن جدوى ربط الإدارة الأمريكية لنفسها مع مطالب الحد الأقصى لليمين في إسرائيل، وفيما إذا كان مثل هذا الموقف يخدم مسيرة سلام حقيقة؟ أم أنه يخاطر بها ويضعها في مهب الريح؟!.

إننا لا نفشي سراً بالقول: إن الصراع العربي الإسرائيلي بتعقيداته الشديدة وخاصة حول القدس، كفيل بتأجيج المشاعر الدينية والقومية وفتح المستقبل على احتمالات وخيمة، في ظل حالة من الفوضى الأمنية التي تشهدها المنطقة.

مشاهد مستقبلية محتملة للتسوية السياسية في القدس

حظيت القدس بسبب الأهمية الاستثنائية لها؛ بالكثير من المشاريع والاقتراعات والمشاهد، بعضها فردي وبعضها الآخر جماعي، وآخر إقليمي ودولي، وقد سعت جميعها إلى طرح رؤى وحلول جزئية أو كلية لقضية القدس، وقد صدرت في معظمها عن رموز سياسية ووطنية وأكاديمية أو مؤسسات دولية،¹⁹ بيد أن ما يهنا هنا هو تناول أبرز ما طرحه أطراف النزاع الإسرائيليون والفلسطينيون²⁰ بخصوص هذه القضية التي تعتبر بحق من أعقد حلقات النزاع العربي الإسرائيلي، وفيما يلي تناول للمحاور الأساسية التي تضمنتها أهم تلك المشاهد:²¹

أولاً: المشهد الديني

وهو المشهد المفضل لدى كافة الحكومات الإسرائيلية، حيث يتفق مع سياستها التقليدية المتبعة منذ عام 1967، والقائم على اعتبار مدينة القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل وتحت سيادتها، مع ضمان حرية العبادة للمسيحيين والمسلمين، والسماح لهم بإدارة أماكنهم الدينية الخاصة بهم، وفق ترتيبات تتحصر في شؤون الإدارة والتنظيم دون أن ترقى بأي حال إلى مستوى السيادة.²²

طرحت إسرائيل لتنفيذ ذلك سيناريوهات عديدة، ضمن ترتيبات مع الفاتيكان ومختلف الكنائس ذات العلاقة، وترتيبات مماثلة مع أطراف إسلامية، قد تتحصر في الفلسطينيين أو تتوسع لتشمل دولاً أخرى مثل: الأردن والسعودية والمغرب ومصر وإيران. غير أن إسرائيل تتخوف من هذا المشهد؛ خشية أن يستخدم كأداة لتثبيت السيادة الفلسطينية على المدينة، من خلال اللجوء إلى تخصيص أراض وممتلكات لغايات الوقف الديني بهدف تحقيق السيطرة الجغرافية ومنع المصادرة أو البيع لليهود، أو من خلال استخدام نفوذ المؤسسات الدينية بؤراً للنفوذ السياسي.

ثانياً: المشهد الوظيفي

طرحت إسرائيل هذا المشهد بقوة، وقد تبني ذلك تيدي كوليك أول رئيس إسرائيلي لبلدية القدس، وتحاول إسرائيل من خلاله تجنب المطالب السيادة الفلسطينية، وذلك بإعطاء الفلسطينيين في القدس الشرقية حكماً ذاتياً إدارياً (بلدياً، وظيفياً)، يمكنهم من تسيير شؤونهم اليومية، في ظل الحفاظ على "وحدة المدينة" تحت السيادة الإسرائيلية. ويحكم هذا التوجه تياران إسرائيليان متميزان، هما:²³

الأول: يتعاطى مع الصراع على أساس عرقي داخلي بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية، مجرداً من أية أبعاد سياسية أو وطنية، ويعتقد أنه لا حاجة للتفاوض حول مسألة الوحدة الجغرافية

إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس

للمدينة أو السيادة عليها، إذ يمكن تسوية الصراع من خلال السماح لـ "الأقلية العربية بإدارة شؤونها المحلية بنفسها في ظل القيم والثقافة والمعتقدات وشعائر العبادة الخاصة بها.

الثاني: يعترف بالبعد السياسي للصراع على القدس، لكنه يعتبر أن الصراع نفسه غير قابل للتسوية، لذلك يدعو إلى "إدارة الصراع" (Conflict Management)، وبالتالي اللجوء إلى اعتماد "المشهد الوظيفي" كتسوية مؤقتة، ثم تعمل إسرائيل على فرضها كوضع دائم، وبالتالي ستحل مشكلة السيادة بشكل تلقائي.

واقترحت إسرائيل نماذج عديدة لتطبيق هذا المشهد، والذي يُنظرُ إليه على أنه أساس لتطوير واقع تعايش جديد، يقوم على تهميش مطالب الفلسطينيين السيادية، من خلال تقديم الصلاحيات الوظيفية على أنها "سيادة وظيفية"، بما يحقق نوعاً من التعويض النفسي لديهم، بأن لهم شيئاً يملكونهم في القدس، في حين تسيطر إسرائيل على المدينة بكاملها، ومع ذلك فإن المخاوف الإسرائيلية من هذا المشهد تتمثل في:²⁴

— صعوبة تحقيق الفصل على أساس الانتماء الديني القومي، بسبب التداخل بين الوجودين الفلسطيني واليهودي في المدينة.²⁵

— قد يحفز هذا النظام نوازع الصراع داخل المدينة.

— السيطرة على التخطيط البلدي وتصاريح البناء من قبل الفلسطينيين، وهي مسائل تنطوي على مضامين سياسية مرتبطة بقضية "التوازن الديموغرافي" بين الطرفين في المدينة والتي تحرص إسرائيل على المحافظة عليه.

— إمكانية تطور هذه التسوية إلى الانفصال الكامل عن إسرائيل، خاصة مع إتباع الفلسطينيين استراتيجية "السيادة الزاحفة"، وذلك بتعزيزهم لوجودهم ومؤسساتهم، ومن ثم الاستغناء عن المؤسسات والخدمات الإسرائيلية، وهو ما يمكن تطويره باتجاه الاستقلال الجزئي أو الكلي عن إسرائيل.²⁶

بيد أن منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية رفضتا هذا المشهد وما زالتا؛ لأنه يتعامل مع الفلسطينيين في القدس على أساس أقلية عرقية، ويفصل السكان عن الأرض، فهم في الوقت الذي ينتمون فيه إلى الدولة الفلسطينية، ليس لتلك الدولة أية صلاحيات أو سلطات في القدس.²⁷ وقد عبر سكان القدس الفلسطينيون عن رفضهم لهذا المشهد منذ الاحتلال عام 1967، حيث تم مقاطعة انتخابات البلدية، وعدم المشاركة في المجلس البلدي (الوظيفي)، معتبرين أن ذلك اعتراف بالاحتلال. كما أن تجربة السنوات الأربعين الماضية تحت الاحتلال والمتمثلة في اعتبار سكان القدس العرب مقيمين وليسوا مواطنين من قبل إسرائيل؛ قد قاد إلى إشكاليات يومية عاشها السكان

د. وليد المدلل

الفلسطينيون على صعيد الحياة اليومية، مثل: سحب الهويات، والتمييز في التخطيط البلدي والخدمات، والعيش كمواطنين من الدرجة الثالثة،²⁸ وهو ما سيفسر رفض السكان مستقبلاً لأية تسوية قد تستند إلى نفس المبررات. وعليه فإنه يمكن القول إن هذا المشهد أيضاً لا يصلح أساساً لتسوية قضية القدس.

ثالثاً: المشهد الجغرافي

والمتمثل في تحقيق السيطرة الجغرافية (الإقليمية) على القدس، على أساس مبدأ السيادة عليها.²⁹ وتدرج تحت هذا المشهد عدة نماذج فرعية وهي: (القدس المقسمة؛ القدس عاصمة موحدة لدولتين، القدس البديلة، عاصمة فلسطينية على جزء من القدس الشرقية — الأحياء العربية فيها).

القدس المقسمة

ومشهد القدس المقسمة، يقوم على تجزئة السيادة على القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بحيث تكون السيادة على القدس الشرقية للفلسطينيين، والقدس الغربية للإسرائيليين، بحيث تمثل حدود العام 1967، حداً فاصلاً بين الشطرين، وقد يكون ذلك الحد مرئياً أو غير مرئي. وهذا المشهد يلبي مطالب منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ويتفق مع تفسيرها لقراري مجلس الأمن (242 و338) وصيغة الأرض مقابل السلام.³⁰ ومن المستبعد أن تبدي المنظمة — حسب مواقفها المعلنة — استعداداً للمساومة عليه، خاصة وأنه يمثل في الأصل تنازلاً وتقريباً بالحقوق السيادية الفلسطينية في القدس الغربية.³¹

وتوافق منظمة التحرير على إبقاء المدينة مفتوحة، في الاتجاهين؛ شرط أن تكون السيادة مجزأة، متبعة بذلك سياسة "براجماتية" تسعى لاختراق الموقف الإسرائيلي ومجاراة الرغبة الدولية في عدم تقسيم القدس، وتطبيق قراري (242 و338)، وهو ما يزيد من تخوف إسرائيل من أن يتمكن الفلسطينيون من تحقيق أغلبية في المدينة بمرور الوقت. والمساس بالأغلبية اليهودية في القدس الغربية. كما تتذرع في رفضها بدواعي أمنية، كاتخاذ القدس الشرقية قاعدة لشن هجمات ضدها في إطار المدينة المفتوحة، من غير أن تكون قادرة على ملاحقة المهاجمين في القدس الشرقية، التي ستكون خاضعة للصلاحيات الفلسطينية وفقاً لمبدأ التجزئة.³²

وترى إسرائيل في ذلك التقسيم أو الاقتراح بأن تكون المدينة عاصمة لأي كيان آخر، نسفاً لجوهر التطلعات الصهيونية والسياسات بعيدة المدى لجميع الحكومات الإسرائيلية منذ عام 1967،³³ وإجماع الرأي العام الإسرائيلي، كما تعتبر تخليها عن القدس القديمة، سيؤدي إلى بروز تساؤلات حقيقية عن مدى شرعية إسرائيل كـ "دولة يهودية"، وإلى تفسخ نسيج المجتمع الإسرائيلي وحدث انقسامات داخلية وخلافات مع يهود العالم تؤثر على المستقبل السياسي

إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس

لإسرائيل.³⁴ كما أنه سيوقعها تحت تهديد أية قوة من جهة الشرق. علاوة على أن تقسيم القدس قد ينعش المطالب الإسلامية بملكية حائط البراق كما يقوي المطالب الداعية لاستعادة القدس الغربية.³⁵

القدس البديلة:

للخروج من تلك المحاذير؛ فإن إسرائيل طرحت مشهد (القدس البديلة)، بحيث يتم احتواء المطالب الفلسطينية في القدس، من خلال توسيع المدينة باتجاه الضفة الغربية، وإقامة عاصمة فلسطينية بديلة تحمل اسم القدس، ولكن خارج الحدود البلدية للقدس الحالية، وهو ما مهدت له مباحثات (أبي مازن - بيلين).³⁶ بحيث تكون (أبو ديس والعيزرية) مقراً لها، على أن يعترف الفلسطينيون بالقدس بشطريها عاصمة لإسرائيل أو على الأقل القدس الغربية، مع إبقاء القدس الشرقية قيد التفاوض لمدة طويلة تمكن إسرائيل من فرض رؤيتها على المدينة. أما البلدة القديمة فتمنح حصانة خاصة، حيث تدار بشكل مشترك، في حين يدير الفلسطينيون منطقة الحرم الشريف وكنيسة القيامة.

ولعل هذا المشهد ذو أهمية خاصة بالنسبة لإسرائيل؛ لأنه يمكنها من الاحتفاظ بالسيطرة على كامل القدس، كما يعطي الانطباع في ذات الوقت بأنها قدمت تنازلات تسمح بإقامة عاصمة للفلسطينيين في "القدس الموسعة"، ولعل وثيقة بيلين - عباس تمهد لذلك. لكن الفلسطينيون يرفضون هذا المشهد الذي لا يلبي الحد الأدنى من مطالبهم في القدس، ومن المؤكد أن أي تعريف بديل للقدس سوف يهدد أية قيادة فلسطينية وسيقوض شرعيتها وتمثيلها للشعب الفلسطيني.³⁷

إقامة عاصمة فلسطينية داخل القدس الشرقية:

وهو مشهد يدعو إلى إقامة عاصمة فلسطينية داخل جزء من القدس الشرقية (باستثناء المستوطنات الإسرائيلية والبلدة القديمة)، بحيث تتمتع بتواصل جغرافي مع الدولة الفلسطينية المقترحة، ويسمى ذلك الأنموذج بـ "السيادة المبعثرة" على القدس، والذي بموجبه يكون للفلسطينيين سيادة على قطاعهم (مناطق التركيز الفلسطيني دون البلدة القديمة)، وللإسرائيليين كذلك، ويتم ذلك في إطار استمرار الاعتراف بوحدة المدينة، وإقامة بلديتين بينهما تعاون في مسائل متعددة، منها مشاريع البنى التحتية، وترتبطان بمكتب تنسيق يرأسه يهودي كرمز للسيادة الإسرائيلية، كما يتطلب ذلك توسيع المدينة، ويتسق ذلك الأنموذج أيضاً مع مشروع "المدينة المفتوحة".³⁸

د. وليد المدلل

ذلك المشهد رفضه بعض الإسرائيليين؛ باعتبار أنه لا يلبي المطالب الإسرائيلية في قدس كاملة موحدة، ناهيك أنه غير آمن؛ باعتباره قد يمثل نقطة انطلاق فلسطينية للمطالبة بالمزيد. في حين رأى المؤيدون منهم أنه فرصة لفرض السيطرة الإسرائيلية على مساحة كبيرة من القدس بما فيها البلدة القديمة، والتخلص في ذات الوقت من الغالبية الفلسطينية في ذلك الجزء من المدينة. لكن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية اعتبرت ذلك أقل بكثير مما يطمح إليه الفلسطينيون، والذي أقله القدس بحدودها عام 1967، بما فيها البلدة القديمة، إذ بدونها لا معنى للقدس ولا شرعية؛ لذا تعهدوا بإحباط أية تسوية لا تضمن ذلك.³⁹ يتضح هذا المطلب إذا عرفنا أن أكبر تركيز سكاني للفلسطينيين في القدس الشرقية يقع داخل أسوار المدينة القديمة، بل أن المطالب الإسلامية في القدس تجزم على فرض السيطرة الإسلامية على المدينة القديمة ومحيطها التي تعتبرها جزءاً مهماً من أرض فلسطين، باعتبارها أرض وقف إسلامي، لا يمكن ولا يجوز التنازل عنها، بل وتعتبر الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية، نوعاً من التخلي عن الإسلام نفسه.

وعن ذلك قال مايكل دامبر: "قضية السيادة لن تنتهي، صحيح أن الفلسطينيين في الوقت الحالي ليس لديهم قدرة على حسم الأمور، لكن لحل قضية القدس يجب الاعتراف بالحقائق التالية: الفلسطينيون يشكلون وجوداً مادياً قوياً في المدينة، ويرغبون في العيش تحت السيادة الفلسطينية، صحيح أن السلطات الإسرائيلية يمكنها فرض السيطرة العسكرية على شطري المدينة، لكن القضية الأهم هي أن المدينة من النواحي المعمارية، الأدبية، الطقوس والمراسم الدينية، وكذلك النمو السكاني غير اليهودي، مدينة: فلسطينية، عربية إسلامية ومسيحية."⁴⁰

يتضح مما سبق أهمية هذا المشهد الجغرافي من بين المشاهد الأخرى، حيث يعتبر المدخل الرئيس للتسوية أو استمرار الصراع على القدس؛ لأنه يتعاطى مع القضية الجوهرية في الصراع والمتعلقة بالسيطرة الجغرافية والسيادية على المدينة. وبخصوص هذا المشهد، فإن إسرائيل تتخذ مواقف منشددة، فهي تطالب باستمرار سيطرتها على كامل مدينة القدس بشطريها، مع تقديم طروحات تسعى إلى تطويع المطالب، الفلسطينية ثم الانتفاة عليها، فمثلاً: يُطالب الفلسطينيون أن يعترفوا بالسيادة الإسرائيلية على القدس في حين أن أقرب حلفاء إسرائيل بمن فيهم الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترف بذلك حتى اللحظة. أما ما يشاع من أن التغييرات الإسرائيلية على الأرض غير قابلة للتراجع، فإن تحقيق الاستقلال في مجال البنى التحتية والخدمات في القدس الشرقية، يمكن أن يتم من خلال برنامج استثماري موجه وجاد.⁴¹ كما أن بعض البيانات التي نشرتها إسرائيل وما زالت تنشرها عن القدس غير دقيقة؛ لانفرادها بكافة قواعد البيانات عن القدس، كما قالت أن لاتتدریس، مثال ذلك؛ تعطي إسرائيل أرقاماً أقل للعدد

إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس

الحقيقي للسكان الفلسطينيين في القدس في حين أنها تعطي أعداداً أكبر للإسرائيليين كجزء من المعركة الديموغرافية الدائرة في المدينة.⁴²

إن إصرار إسرائيل على الاحتفاظ لنفسها فقط بالأمن وفرض السيطرة الكاملة والحصرية على القدس،⁴³ بحدودها الموسعة، باتجاه الأراضي المحتلة في الضفة الغربية،⁴⁴ ليثير الكثير من القلق والمخاوف في نفوس الفلسطينيين من مدى جدية إسرائيل في التواصل إلى سلام عادل ودائم. كما أنه لا يأخذ في الاعتبار مقررات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس، ولا يتجاوب مع موقف المجتمع الدولي، بل يضع مصداقية الشرعية الدولية في اختبار عسير، تلك الشرعية التي لم تعترف بالاحتلال الإسرائيلي للقدس ولا بسياسة فرض الحقائق على الأرض وأولها الاستيطان، بل طالبت إسرائيل بالانسحاب من القدس.⁴⁵ كما تجدر ملاحظة ما يمكن أن يترتب على فقدان المنظمة الدولية لدورها ومصداقيتها؛ بسبب ذلك؛ باعتبارها مرجعية أممية لحل الصراع والنزاع بين الدول، وكيف يمكن أن يشجع ذلك بعض القوى الإقليمية والمحلية بشكل مباشر أو غير مباشر لفرض رؤيتها بالقوة، وأخذ القانون بيدها والتصرف بعيداً عن تلك المرجعية؟! وهو تطور خطير بلا شك، ويمكن إدراك حجم الخطر إذا علمنا أن المنطقة جمعاء تشهد صعود تيارات دينية، يتجه بعضها نحو السلطة،⁴⁶ وهو ما من شأنه أن يضع مسألة القدس على رأس جدول أعمال تلك التيارات، مما يرشح المنطقة لمزيد من الصدام والمواجهة، ويضعها على أعتاب صراع جديد.

كما أن الاحتفاظ بالقدس كلها سيبقي ما لا يقل عن 230 ألف فلسطيني تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة، وهو ما يعتبر مشكلة قانونية وأخلاقية مزمنة، يمكن أن تنور في أي وقت، يضاف إليهم عشرات الآلاف من اللاجئين والنازحين من أبناء القدس، وهو ما سيدفع إلى مزيد من التشدد فيما يتعلق بقضايا المرحلة النهائية متمثلة في: اللاجئين والمستوطنات والحدود والمياه وغيرها، بل لعله يكون سبباً في نسف أية حالة تفاهم على تلك المسائل.

إن احترام إسرائيل لمقررات الأمم المتحدة يخدم أول ما يخدم إسرائيل نفسها حيث يوفر لها غطاءً دولياً يصعب اختراقه، كيف لا وهي التي أنشئت بقرار دولي اشترط قيام دولتين لشعبيين في المنطقة. كما لا يمكن تفسير أي قرار لمجرد أنه يتعارض مع السياسة الإسرائيلية على أنه "لاسامية"⁴⁷ بعيداً عن حسابات الريح والخسارة المستقبلية لإسرائيل وبقية الأطراف في المنطقة والعالم.

خاتمة

إن الصراع على القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين يستقي جذوة استمراره من الطبيعة البنيوية للقدس في كلا المشروعين، فإسرائيل، تنظر إلى القدس باعتبارها أداة تكنولوجية للمشروع الصهيوني، لعبت دوراً كبيراً في تجميع اليهود في فلسطين، و"إعادة بناء الدولة اليهودية على أرضها وتوطيد دعائمها"، وتدعي أن تخليها عن احتلالها للقدس، وتحديداً البلدة القديمة حيث تزعم وجود "الهيكل"، سيؤدي إلى تلاشي شرعيتها كـ "دولة يهودية"، وتفسخها، وتهديد مستقبلها السياسي، لذا فإنها تطرح تمسكها بالقدس "عاصمة موحدة وأبدية لها"، بوصفها ركن الزاوية في الإجماع القومي اليهودي الإسرائيلي⁴⁸ وتتعاظم مع أي مكسب عربي فيها على أنه يمثل خسارة لها وتهديداً غير مقبول. في حين تبدي منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، والدول العربية الرغبة في تقاسم المدينة مع إسرائيل، لكنهم يتمسكون في الوقت ذاته في المطالبة بالقدس الشرقية بما فيها الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، بوصفها حجر الزاوية في بناء الدولة الفلسطينية المنشودة، وعاصمتها الوحيدة؛ ولأنها تمثل مركزاً مالياً وتجارياً في اقتصاد المناطق الفلسطينية وكذلك حلقة الوصل بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، واستمرار بقائها تحت الاحتلال الإسرائيلي يعني تقسيم الضفة إلى جزأين معزولين لا ارتباط بينهما إلا بموافقة إسرائيل وتحت سيطرتها، وهو ما يعني إفشال مشروع أية دولة فلسطينية مستقبلية، كما أن تلك الدولة ستكون فاقدة للشرعية والمضمون بدون القدس الشرقية (حيث توجد الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين) وهو ما يرفضه العرب والمسلمين والفلسطينيين أنفسهم.

وعليه فإن الارتباط التكويني لقضية القدس بالكيان الفلسطينية والإسرائيلية، يجعل منها قضية معقدة ويجسد التناقض المبدئي بين الأهداف والمصالح الأساسية للطرفين، الأمر الذي قد لا يبقى سوى المشهدين التاليين للمستقبل، خاصة في حال فشل الطرفين في تقسيم القدس أو تقاسمها:

المشهد الأول:

وهو الأرجح، ويتمثل في لجوء أحد الطرفين أو كليهما معاً إلى استراتيجية إدارة الصراع على القدس واحتوائه بدلاً من تسويته؛ أملاً في حدوث تغير جوهري في المستقبل يمكنهما من تحقيق أهدافهما، وذلك من خلال محاولة السيطرة والتأثير على عناصر المشكلة ومتغيراتها واستغلال أحسن الظروف في تطويرها والدفع بها نحو الغايات المرجوة، ويمكن استشعار محاولات إسرائيل توجيه الصراع في هذا المسار من خلال أطروحاتها الرامية إلى تحويل التسوية الدائمة إلى سلسلة من الاتفاقيات المؤقتة طويلة الأجل.⁴⁹ يطبق في إطارها

إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس

"المشهد الديني" أو "المشهد الوظيفي" أو "القدس البديلة"، كصيغة مؤقتة يجري تحويلها مع الوقت إلى نمط من التعايش المفروض بحكم الأمر الواقع، من خلال عملية متواصلة تحت غطاء التسوية المؤقتة،⁵⁰ وبما يضمن لإسرائيل احتواء المطالب الفلسطينية ونفاذي الضغوط الدولية والحيولة دون أن يعوق استمرار احتلالها للقدس لعملية تطبيع علاقاتها مع دول العالم كافة وخاصة الدول العربية والإسلامية وانخراطها في صلب المعادلة الإقليمية. وهو ما ترى أنه سيصبح في حال تحققه واقعاً غير قابل للتراجع.

أما بالنسبة للفلسطينيين فيبدو أن استراتيجية إدارة الصراع غير غائبة عن خياراتهم وخاصة في حال استمرار التعتن الإسرائيلي بشأن القدس، إذ يمكنهم الاستحكام خلف "قوة الرفض السلبية"، واللجوء إلى تعظيم تواجدهم الديموغرافي والسياسي والاقتصادي في القدس وحث الدول العربية والإسلامية على دعمهم مادياً ومعنوياً من جهة ومقاطعة إسرائيل من جهة ثانية والضغط عليها، وتوجيه الضغوط الدولية عليها لإجبارها على الرضوخ لمطالبهم، التي نقل بكثير عن حقوقهم التي كفلتها لهم الشرعية الدولية.

ولعل وثيقة بيلين-عباس، المشار إليها سابقاً، تقدم مثلاً للفرص المتزايدة لدفع الأمور باتجاه منحى إدارة الصراع بدلاً من تسويته، حيث اشتملت ترتيباتها على تسوية مرحلية مرنة المضمون يطمح الفلسطينيون إلى أن تقود إلى إعلان القدس الشرقية عاصمة لهم، فيما تأمل إسرائيل أن تؤدي إلى اعتراف فلسطيني ثم عربي ودولي بسيطرتها على القدس، وكل ذلك ليس عبر اتفاق تسوية نهائي، بل وفق عملية تطويرية يسعى من خلالها كل طرف إلى فرض الحقائق الخاصة به وتوجيه عناصر الصراع ومتغيراته نحو تحقيق أهدافه المتوخاة.

المشهد الثاني

ويحتمل أن يكون نتيجة مترتبة على فشل المشهد الأول، أي بسبب تقويض جهود التسوية برمتها، نتيجة إخفاق الطرفين في التوصل إلى اتفاق حول أهم القضايا المركبة للصراع، وبلوغ أحدهما أو كليهما نتيجة مؤداها أن المفاوضات ليست هي الوسيلة الواقعية لتحقيق أهدافهما.

مهم الإشارة هنا إلى أن اتفاق أو سلو بين الطرفين، مثل فرصة "الحد الأدنى" بالنسبة لطرفي النزاع، فبالنسبة لأغلبية الفلسطينيين أُعتبر اتفاق أو سلو تفريط لم تشهد الساحة الفلسطينية في تاريخها، وأحدث شرخاً في الجسم الوطني الفلسطيني والعربي و ما يزال، كما أن تيارات "الإسلام المجاهد" المتصاعدة على امتداد المنطقة والعالم ترفض التنازل عن مدينة القدس وخاصة الأماكن المقدسة، لحساب المحتل الإسرائيلي، كما ترفض تلك التيارات تماماً التنازل عن أي جزء

د. وليد المدلل

من القدس للجانب الإسرائيلي، وتعتبر أنه ليس من حق أحد كائناً من كان التنازل عن شبر واحد من القدس، حيث تعتبر "ملكية القدس وفلسطين كلها ملكاً للأجيال الإسلامية". وفي المقابل، فإن أوصلو أيضاً قد أحدث هزة عنيفة في البناء السياسي والاجتماعي في إسرائيل، كان أحد نتائجها وإن لم يكن آخرها، اغتيال رئيس وزراء إسرائيل السابق اسحق رابين من قبل يهود أصوليين رأوا في التسوية "تفريطاً"، وحمل اليمين القومي المتطرف إلى السلطة، بكلام آخر، إن الفشل في تطبيق ما تم التوقيع عليه في اتفاق أوصلو "الحد الأدنى"، لا يمكن إلا أن يعني جولة جديدة من التوتر والحرب، التي تتعاضد احتمالاتها كل يوم، أمام التطورات الدراماتيكية في ظل الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، مع استمرار بقاء اليمين القومي المتطرف في السلطة في إسرائيل، والذي يمثل الحد الأقصى للأهداف الإقليمية والسياسية الإسرائيلية، مدعوماً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن التطورات الدولية الأخيرة بخصوص العراق، ودول أخرى في المنطقة، ليؤكد مرة أخرى أن فشل تطبيق فرصة "الحد الأدنى" سوف يبقي احتمالات التوتر والانفجار في المنطقة مفتوحة.

وفي هذا الحالة فإن تصاعد وتنامي التفاعل العربي والإسلامي الشعبي والرسمي ضد إسرائيل، سيهدد بانتقال المنطقة من مرحلة "اللاحرب واللاسلام" إلى مرحلة "الحرب" بدلاً من "مرحلة السلام" التي انطلقت في مدريد، لأنه ببساطة إذا لم تجد هذه القضية طريقها للحل سلمياً حالياً، فإنه في وقت ليس ببعيد سوف تنفجر هذه المشكلة لتستخدم فيها وسائل أخرى بحثاً عن الحل، وعليه يقول دامير:

"إن فرض أي حل إسرائيلي لا يراعي المسائل السياسية والدينية والديموغرافية والاقتصادية، ليس فقط من شأنه أن يعرض للخطر ما تم إنجازه في العملية السلمية حتى الآن، بل سيقوي حجج الجماعات السياسية والدينية والتي تقول إن إقامة دولة فلسطينية أو إسرائيلية لا بد وأن يكون على حساب الأخرى، وهي الطريقة التي من خلالها يمكن أن تتفاقم المعارضة لإسرائيل في العالمين العربي والإسلامي، من ناحية ثانية، فإن تقدم إسرائيل بعرض سخي حول القدس للفلسطينيين هو وحده الذي يمكن أن يوقف أي جدل قد يثور بينها وبين الفلسطينيين والدول العربية". 51

إن طرح هذين المشهدين لا ينطلق من نظرة متشائمة للمستقبل بقدر ما يعتمد على الواقعية السياسية في التشخيص والتي تركز على الوعي بعناصر الصراع على القدس ومتغيراته، كما أنها لا تعتمد على التفكير الرغبي (wishful thinking) المبني على الرغبة لا على الواقع، فالسلام في حد ذاته قيمة عليا لا ينبغي ولا يجوز إنكارها، ولكنه من الناحية الواقعية ما زال بعيد عن المرتكزات الفعلية المستندة إليها مسيرة التسوية السياسية للصراع العربي -

إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس

الإسرائيلي، وخاصة فيما يتعلق بالقدس التي يمثل رحيل الاحتلال عنها روح السلام العادل والدائم.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

- 1- إبراهيم أبو جابر وآخرون، قضية القدس ومستقبلها، ج1، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 1996.
- 2- أحمد قريع، السلام المعلق: قراءة في الواقع السياسي والاقتصادي الفلسطيني، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999.
- 3- بول فنديلي، الموقف الدولي من قضية القدس، (ندوة يوم القدس "بيت المقدس وأكناف بيت المقدس: صراع الهوية والأرض، الندوة العاشرة، 2-4 أكتوبر 1999، عمان، 2000).
- 4- جريس خوري (تحرير)، القدس دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية، القدس: مركز اللقاء، 1996.
- 5- سيسليا ألين، الصراع على القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا)، القدس، 1992.
- 6- صالح عبد الجواد (تحرير)، نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس، جامعة بيرزيت، 1998.
- 7- القدس أمانة في عنق كل عربي ومسلم، عمان: لجنة يوم القدس، 1997.
- 8- محمود عواد، القدس: أهميتها، واقعها، المواقف، الحلول، (بحث غير منشور مقدم إلى مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997).
- 9- مستقبل القدس العربية، ط1، باريس: مركز الدراسات العربي/الأوروبي، 2000.
- 10- Allison Hodgkins, The Judaization of Jerusalem: Israeli Policies Since 1967, Jerusalem: Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, (PASSIA), 1996.
- 11- Amir Cheshin, Municipal Policies in Jerusalem- An Account from Within, 1st ed., (Jerusalem: Passia, 1998)
- 12- Jessica Montell (ed), Injustice in the Holy City, Jerusalem: BT'selem, December 1999
- 13- Khalid Hussein, Review of land, Jerusalem: Multi-Sector Review of East Jerusalem Arab Studies Society, (published as part of an interim report of the multi-Sector Review of East Jerusalem project, funded by the European Union, March 2001.

د. وليد المدلل

ثانياً: الدوريات:

- 1- خليل تفكجي، تهويد القدس: حقائق وأرقام، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 22، صيف 1995
- 2- دوري جولد، الحل الدائم، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 26، بيروت، ربيع 1996.
- 3- Michael Dumper, Jerusalem infrastructure: Is annexation Irreversible, *Palestine Studies*, Vol. XXII, No 3, (Spring 1993).
- 4- Michael Dumper, Jerusalem's final Status: what will be left to negotiate, *The link*, Vol. 28, Issue 3, July-August 1995.

ثالثاً: الكتب الإحصائية:

- 1- مركز الإحصاء الفلسطيني، 2003، الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، رقم 5، رام الله فلسطين.
- 2- Palestinian Central Bureau of Statistics, 2003, Jerusalem Statistical Yearbook, No. 5, Ramallah, Palestine.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1. Ahram Weekly website on: <http://weekly.ahram.org.eg/2003/662/re3.htm> (visited on 2/11/2003).
2. Applied Research Institute, Jerusalem. On: <http://www.arij.org/> (visited on 2/11/03).
3. B'Tselem website on: <http://www.btselem.org> (visited on 1/9/01).
4. Emanuele Ottolenghi, No shared sovereignty, on Jerusalem post, on: www.jpost.com (visited on 1/4/2005)
5. Felner, Eitan, A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem, Report on (B'Tselem), website on: <http://www.btselem.org> (visited on 1/9/01).
6. Foundation for Middle East Peace website: www.fmep.org (visited on 10/11/03).
7. Grassroots Palestinian antiapartheid wall campaign. On: <http://stopthewall.org/index.shtml> (visited on 15/12/03).
8. Land Research Center on: <http://www.lrcj.org/Arabic/APage.htm> (visited on 2/11/03)
9. صحيفة يديعوت احرونوت باللغة العربية، على: www.arabynet.com تمت الزيارة بتاريخ 03/11/2
11. عكيفا الدار، المدينة الأكثر انقساماً في العالم الديمقراطي، هآرتس، في: القدس 1998/6/18.

- 1- محمود عواد، القدس: أهميتها، واقعها، المواقف والحلول، (بحث غير منشور مقدم إلى مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997)، ص 4-5.
- 2- خليل تفكجي، تهويد القدس: حقائق وأرقام، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 22، صيف 1995، ص 127-128.
- 3- القدس أمانة في عنق كل عربي ومسلم، عمان: لجنة يوم القدس، 1997، ص 47.
- 4- Khalid Hussein, Review of land, Jerusalem: Multi-Sector Review of East Jerusalem Arab Studies Society, (published as part of an interim report of the multi-Sector Review of East Jerusalem project, funded by the European Union, March 2001, p.18-19.
- 5- بول فنديلي، الموقف الدولي من قضية القدس، في ندوة يوم القدس "بيت المقدس وأكناف بيت المقدس: صراع الهوية والأرض"، الندوة العاشرة، 2-4 أكتوبر 1999، عمان، 2000، ص 140. (بول فنديلي هو عضو الكونجرس الأمريكي 1961-1983، ورئيس مجلس المصلحة القومية)
- 6- Report: Khalid Amayreh, Killing the two-state solution, Alhram weekly online: 30/10-5/11/2003, on: (visited on 2/11/2003)<http://weekly.ahram.org.eg/2003/662/re3.htm>
- 7- بلغت نسبة الخصوبة بين الفلسطينيين من سكان محافظة القدس 5.2، في حين وصلت إلى 6.0 و 6.8 في الضفة الغربية وغزة على التوالي. أنظر: مركز الإحصاء الفلسطيني، 2003، الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، رقم 5، رام الله فلسطين، ص 127.
- 8- Michael Dumper, Jerusalem's final Status: what will be left to negotiate, The link, July-august 1995, Vol. 28, Issue 3, pp. 12-13; Palestinian Central Bureau of Statistics, 2003, Jerusalem Statistical Yearbook, No. 5, Ramallah, Palestine.
- 9- موقع صحيفة (يديعوت احرونوت) باللغة العربية، على: (تمت الزيارة بتاريخ 03/11/2) www.arabynet.com
- 10- لمزيد من المعلومات حول الجدار وآثاره يرجى مراجعة: Grassroots Palestinian antiapartheid wall campaign. On: <http://stopthewall.org/index.shtml>; The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. On:

<http://www.btselem.org/>; applied research institute, Jerusalem. On:
<http://www.arij.org/> (visited on 2/11/03); Land Research Center on:
<http://www.lrcj.org/Arabic/APage.htm> (visited on 2/11/03)

11- يشار هنا إلى أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض الفيتو للاعتراض على القرار الذي طرح على مجلس الأمن لإدانة بناء إسرائيل للجدار، وهو ما أدى إلى نقل الموضوع إلى الأمم المتحدة، والتي اتخذت قراراً في دورتها غير العادية رقم 22 (ليلاً) في 03/10/21، والذي "أدان خطوة البناء الإسرائيلي للحائط والتي تجحف في المفاوضات النهائية وتجعل من حل دولتين لشعبيين من الناحية المادية مستحيلاً للتطبيق، وسوف يتسبب في مزيد من الصعوبات الإنسانية للفلسطينيين".

12- انظر إدانة الأمين العام للأمم المتحدة لعدم استجابة إسرائيل لقرار الجمعية العامة في 2003/10/22 الذي طالب إسرائيل بالتوقف عن بناء الجدار العازل وهدم ما بني منه في مركز أنباء الأمم المتحدة):

<http://www.un.org/arabic/news/index.asp> (visited on 29/11/03)

13- لمزيد من المعلومات عن مفهوم الترحيل الإسرائيلي، أنظر:

Israel Shahak, A History of the Concept of Transfer in Zionism. Journal of Palestine Studies, Vol. XVIII, No. 3, Spring 1989. pp. 22-37.

14- نشرت شعبة التخطيط الاستراتيجي والأبحاث في بلدية القدس تقريراً حول الهجرة من وإلى القدس جاء فيه أن 228 ألف نسمة غادروا القدس في غضون السنوات الثماني عشرة الماضية، وان ميزان الهجرة في القدس سلبي منذ التسعينات، وأن ستة عشر ألف نسمة يغادرون القدس سنوياً مقابل عشرة آلاف نسمة يأتون للسكن فيه وأن غالبية المغادرين من العلمانيين اليهود رغم أن عدد المتدينين المهاجرين منها أيضاً أخذ في الزيادة حيث بلغت نسبتهم من بين الذين يغادرون 20%، وترجع الهجرة الواسعة من القدس؛ إلى ارتفاع أجور وأثمان الشقق إضافة إلى مشاكل التشغيل، لذا فإن 40% من الذين يغادرون المدينة يسكنون في الضواحي القريبة منها، حيث السكن ارخص. أنظر: هآرتس، 2000/2/28.

15- عكيفا الدار، المدينة الأكثر انقساماً في العالم الديمقراطي، هآرتس، في: القدس 1998/6/18.

16- كما حدث مثلاً في انتخابات عام 1996 التي كسبها حزب الليكود في عهد نتنياهو الذي أطلق شعار "حزب العمل يتنازل عن القدس".

17- Special Report: A Jerusalem Primer, February 1994, p 5, on: Foundation for Middle East Peace website: www.fmep.org; Allison Hodgkins, The Judaization of Jerusalem: Israeli Policies Since 1967, Jerusalem:

Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, (PASSIA), 1996, pp. 49-50.

18- الموقع الالكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت باللغة العربية، 2002/10/21، على:

؛(تمت الزيارة بتاريخ 2002/10/21) <http://www.arabynet.com/>

أنظر تهديدات مشابهة لشمعون بيريس، في القدس: شعارات دعت إلى قتل الوزير بيريس، الموقع الالكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت باللغة العربية، (تمت الزيارة للموقع بتاريخ 2002/10/16)؛ كما اتهم شببيه المستوطنين شارون بالخيانة؛ رداً على قراره إخلاء بعض المواقع الاستيطانية. وفي معرض رده على سؤال حول ما إذا كانت الشبيبة ستحترم القانون، قال أحد الناشطين من أولئك المستوطنين "سنعمل في إطار قوانين الحياة، سنتدلع هذه المرة حرب أهلية. لسنا مستعدين للتنازل، وإذا لا يدرك شارون ذلك؛ فإن النضال من ناحيتنا سيكون حتى الموت". أنظر: الموقع نفسه (تمت الزيارة في 03/12/10).

19- تجدر الإشارة هنا إلى أن تلك المشاهد لا تمثل بالضرورة خطأ سياسياً رسمياً حتى وإن صدرت عن مسؤولين رسميين في مواقع المسؤولية، لكنها بالطبع تحدد رؤى وأفكار وسقف كل طرف من أطراف النزاع حيال القدس.

20- ستقتصر الإشارة في هذا البحث على الموقف المعلن لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بقضية التسوية حول القدس، دون الإشارة في هذا البحث لموقف الحركات الإسلامية وفي مقدمتها حركة حماس والجهاد الإسلامي، حيث إن موقف هذه الحركات معارض من الناحية المبدئية للتسوية، حيث ينظر إلى قضية القدس بوصفها قضية مقدسة غير قابلة للتفاوض.

21- تم طرح مشاهد أخرى مثل: "تدويل القدس، القدس عاصمة لدولة ثنائية القومية، القدس عاصمة للكونفدرالية الفلسطينية-الإسرائيلية، القدس دولة مستقلة"، لكن الباحث أثار عدم الإشارة إليها؛ لعدم واقعيتها، فضلاً عن تجاهلها لطبيعة الصراع وجذوره وأبعاده، كما أنها ليست موضع نقاش بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهي كذلك لا تتناسب مع مسيرة التسوية التي انطلقت في مدريد والقائمة على أساس دولتين لشعبين، وهي في بعضها الآخر تتجاهل جوهر الصراع على القدس والمتمثل في السيادة من خلال إلغاء مطالب الطرفين فيها، وهو ما يرفضه الطرفان جملة وتفصيلاً.

- 22- د دوري جولد، الحل الدائم ، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 26، بيروت، ربيع 1996، ص 38;
- Marshall J. Breger, The new Battle for Jerusalem, The Middle East Quarterly, December 1994, Volume 1, number 4. on: <http://www.meforum.org/article/204>
- 23- آن لاتندريس، السياسات الإسرائيلية تجاه القدس، في كتاب: نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، رام الله: جامعة بيرزيت، 1998، ص 32-35.
- 24- دوري جولد، الحل الدائم، مصدر سابق، ص 141.
- 25- Foundation for Middle East Peace, A conference on Prospects for A shared Jerusalem, on: http://www.fmep.org/analysis/transcript_prospects_shared_jerusalem.html (visited on 15/4/05).
- 26- سيسليا ألبين، الصراع على القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، باسيا، القدس، 1992، ص 32-34.
- 27- محمد جاد الله، القدس بين الولاية الدينية والسيادة الوطنية، في: القدس دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية، تحرير جريس خوري، القدس: مركز اللقاء، 1996، ص 341.
- 28- Amir Cheshin, Municipal Policies in Jerusalem- An Account from Within, 1st ed., (Jerusalem: Passia, 1998), p. 140, Jessica Montell (ed), Injustice in the Holy City, Jerusalem: BT'selem, December 1999, p. 5: see also: Felner, Eitan, A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem, Report on (B'Tselem), website on: <http://www.btselem.org> (visited on 1/9/01).
- 29- أحمد قريع، السلام المعلق: قراءة في الواقع السياسي والاقتصادي الفلسطيني، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999، ص 132-134.
- 29- هناك خمسة نماذج سيادية مقترحة: 1- السيادة التشاركية: حيث يشترك الطرفان في إدارة المدينة في الأمور البلدية والوطنية، من خلال تقسيم المدينة وظيفياً إلى بلديتين، فيما تبقى غير مقسمة جغرافياً. ويتسق هذا الفهم مع "المدينة المفتوحة". 2- السيادة المبعثرة: أي حسب الأغلبية السكانية في كل حي. 3- السيادة المشتركة: حيث تبقى مدينة القدس غير مقسمة، رغم وجود دولتين تملكان السيادة عليها، ويقام في تلك الحالة مجلس بلدي واحد منتخب لعموم المدينة. 4: السيادة المقسمة: حيث تقسم السيادة على أساس جغرافي، بما يعني: الفصل التام بينهما. 5: سيادة واحدة: أي: أن تكون لطرف واحد على الآخر، مع السماح للأخر في الإدارة الوظيفية (البلدية).

إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس

30- إبراهيم أبو جابر وآخرون، قضية القدس ومستقبلها، الجزء الأول، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 1996، ص 260.

31- دوري جولد، الحل الدائم، مصدر سابق، ص 107. بقيت المطالبة بالحقوق الفلسطينية في القدس الغربية قائمة، وقد عبر عن ذلك فيصل الحسيني بقوله: "سنناقش موضوع القدس كلها وليس القدس الشرقية". أنظر مقابلة مع فيصل الحسيني، المشاهد السياسي، ع 14، حزيران 1996، ص 16-22.

32 - دوري جولد، الحل الدائم، مصدر سابق، ص 137؛

Marshall J. Breger, The new Battle for Jerusalem, The Middle East Quarterly, December 1994. volume 1, number4. on: www.meforum.org/aritcl204.

33- عبد الله كنعان، موقف الإسرائيليين اليهود من القدس، في: مستقبل القدس العربية، الطبعة الأولى، باريس: مركز الدراسات العربي/الأوربي، 2000، ص 263-322.

34- المصدر نفسه، ص 134؛

By Emanuele Ottolenghi, No shared sovereignty, on Jerusalem post, on: www.jpost.com (visited on 1/4/2005)

35- أنظر حاشية رقم 28؛ يؤكد ذلك دوري جولد بقوله: "ولكن مهما تطورت مفاوضات من هذا النوع من الناحية النظرية، فإن الفلسطينيين لا يزالون يطالبون خفية بالشرط الغربي من القدس، وهذا يعني أنه إذا ما وافقت الحكومة الإسرائيلية في المستقبل على تقسيم القدس، فإن هذه التسوية لن ترضي بقية الفلسطينيين في المدينة"، أنظر:

Dore Gold, Israel's rights in Jerusalem, Jerusalem Center for public affairs.

36- وقد تكرر طرح "القدس البديلة" في وثيقة (ميخائيل ايتان ويوسي بيلين)، أنظر: قراءة في خطط إسرائيلية للحل الدائم، الدائرة الإسرائيلية، عدد 37، مكتب الرئيس، السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، إبريل 1997.

37 - دوري جولد، الحل الدائم، مصدر سابق، ص 135.

38- See the web page of Americans for Middle East Understating on: <http://www.ameu.org>. (visited on 18/9/03)

39- شفيق الحوت، الدولة الفلسطينية بين الواقع والتمني، المستقبل العربي، عدد 186، بيروت، آب، 1994، ص 30. كما تم التعبير شعبياً عن رفض الحلول التجزئية والبديلة المقترحة للقدس، من خلال موثيق العهد التي يتم التوقيع عليها والتي يعلن فيها الموقعون على رفض "كافة تلك المشاريع والتمسك بالقدس أرض إسلامية عربية"، كما جاء في "عهد القدس"، وهي

وثيقة تعاهد فيها المجتمعون في باب السلسلة قرب الحرم القدسي الشريف أنهم يعلنون تمسكهم "بالسيادة الفلسطينية الكاملة على كل ذرة تراب في المدينة المقدسة"، كما وتعاهدوا على حمايتها، في الوقت الذي ينهمك فيه الإسرائيليون في الحديث عن قدس بديله. أنظر نص "العهد المقدس" كما نشر في صحيفة الحياة اللندنية، 2000/6/8.

40- Michael Dumper, Jerusalem's Final Status: What will be left to negotiate, The Link, op. cit, p. 13.

41-Michael Dumper, Jerusalem infrastructure: Is annexation Irreversible, Palestine Studies, Lebanon, Vol. XXII, No 3, (Spring 1993), p. 88.

42- أن لا تدرس، النضال الوطني وإشكاليات التعبئة والمواجهة المدنية في القدس، في: نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس، جامعة بيرزيت، 1998، ص 359-360.

43- عبر عن ذلك (مثلاً) دوري جولد بقوله: "إن اتفاقات السلام ليست غايات في حد ذاتها، إن الاتفاقات ضرورة لأجل ضمان حماية المصالح القومية من خلال الأداة الدبلوماسية، والاتفاقات الراسخة هي تقنين لتوازن سياسي جديد، أما الاتفاقات التي تقشَل في ضمان القيم التي يقوم بها المجتمع عليها، فإنها لا تستحق السعي لها أصلاً، وفي نهاية المطاف، فإن هذا التمييز هو ما يفصل بين سلام يحظى بإجماع قومي وبين سلام يجري السعي له مهما يكن ثمنه". أنظر: دوري جولد، الحل الدائم، مصدر سابق، ص 155.

44- إن التوسيع الهائل في حجم القدس والتي تذهب بعض التقديرات كما يقول بنفنيستي: إنها تصل إلى 12% من مساحة الضفة الغربية نصف مليون دونم (125.000 acres) أو كما يقول جيفري أرونسون بأنها تمتد ما بين أريحا حتى البحر المتوسط، بالتأكيد لا تدع أرضاً يمكن التفاوض بشأنها! أنظر:

Report on: Israeli settlement in the occupied territories, The Foundation for Middle East peace. February 1994, p. 10.

45- وليد المدلل، الاستيطان الإسرائيلي في القدس وأثره على السلم والأمن في المنطقة، (رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة برادفور، قسم دراسات السلام، المملكة المتحدة، 2004، الفصل السادس).

46- صحيح أن دولة إسرائيل هي دولة علمانية من الناحية الرسمية، لكن التجمعات والأحزاب الدينية باتت تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الحكومات وبالتالي المواقف الرسمية الإسرائيلية، هذا الدور المرشح للزيادة، يندب بخطر التشدد الديني القومي، والناظر إلى الخارطة السياسية في إسرائيل والتشكيلات الحكومية يخرج بانطباع عن مدى الدور الذي لعبه وما زال أصحاب

إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس

القبعات السوداء داخل الكنيسة وبالتالي داخل الحكومة. ونتيجة لذلك فإنه من المتوقع أن تأخذ أية حكومة في إسرائيل بالاعتبار المشاعر التقليدية لشريحة واسعة من الشعب الإسرائيلي والمنظور الخاص بالأحزاب الدينية في كل المفاوضات، وخاصة فيما يتعلق منها بالقدس والأماكن المقدسة.

47- بقلم: جدعون ليفي، إسرائيل وقرارات الأمم المتحدة، الحياة الجديدة، 2000/1/3.

48- هذه النظرة للقدس ليست قاصرة على الأحزاب والحركات الدينية فقط، تشاركها في ذلك بقية الأحزاب العلمانية في إسرائيل، والتي ذهبت الى اعتبار القدس حجز الزاوية في الفكر الصهيوني، وعلى أقل تقدير فإن المواقف المعلنة لتلك الأحزاب تعتبر القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل، تدل على ذلك أغلب المشاريع التي أطلقتها تلك الأحزاب بخصوص القدس: أنظر مثلاً: مشروع بن جوريون 1967، مشروع إيغال ألون 1967 (والذي مثل العمود الفقري لسياسة حزب العمل في الاستيطان)، مشروع أبا اييان 1968، مشروع غولدماثير 1971، مشروع حزب مبام للسلام 1972، مشروع بن غوريون 1972، مشروع موشي دايان 1972، وثيقة غاليلي 1973 (شكلت أساس برنامج حزب العمل في انتخابات الكنيسة 1973)، مشروع حزب مبام 1976، مشروع يعقوب فران (أحد زعماء حزب مبام البارزين) 1976، مشروع رعان فابيتس 1976، مشروع مناحيم بيغن للحكم الذاتي 1977، مشروع افرام يعقوبي 1988، مشروع شارون 1989، مبادرة السلام الإسرائيلية 1989، (التي أقرتها الحكومة برئاسة اسحاق شامير في 14 مايو، 1989)، مشروع شمعون بيريس 1989، رؤية رابين للقدس، وغيرها. الأهم من ذلك كله هو تعاضم التيار القومي - الديني الذي يحكم إسرائيل اليوم ليصبح أكثر تأثيراً في صناعة القرار على كافة المستويات، وهو بالطبع يمثل الحد الأقصى للمواقف القومية والسياسية الإسرائيلية، والتي هي أكثر أصولية وتشدداً.

49- صحيفة الرأي، عمان، 5/10/99.

50- انظر ما نقله نصير عاروري عن أحد الجنرالات الإسرائيليين لمراسل صحيفة بوسطن غلوب الأمريكية، قوله "... وبهذه الطريقة نقلب منطق كلاوس فيتزر رأساً على عقب، حيث نجعل من الدبلوماسية حرباً لكن بوسائل أخرى". في إشارة إلى الرؤية الإسرائيلية للعملية السلمية. أنظر موقع قناة الجزيرة: [www. Aljazeera.net](http://www.Aljazeera.net).

51- Michael Dumper, Jerusalem's Final Status: what will be left to negotiate, op. cit., p. 13.